مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الأبن وباراك أوباما
اسم الكاتب: م.د. عبد الخالق شامل محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7683
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:12 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

TJFPS

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at :
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
التحولات الجديدة في ظل إدارتي بوش الأبن وباراك أوباما

US Foreign Policy in the Middle East The new transformations under the administrations of Bush Jr and Barack Obama

Abdul Khaleq Shamil Muhammad
Tikrit University / College of Political Science

م.د. عبد الخالق شامل محمد *

جامعة تكريت / كلية العلوم السياسية

A r t i c l e i n f o.

Article history:
- Received 20 Oct . 2014
- Accepted 20 Nov. 2014
- Available online 31 Dec. 2014

Keywords:
- US Foreign Policy
- Middle East
- Bush Jr
- Barack Obama
- International studies

©2014 Tikrit University \ College of Political Science. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

DOI:https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i1.10

Abstract: This study attempts to diagnose the changes witnessed by the American foreign policy in the Middle East, in both of Presidents George W. Bush and Barack Obama administrations, this phase witnessed shift at the level of the visions, beliefs and attitudes. which reflected on the nature of the of dealing with the issues of the region , and embodied the most prominent features of change to adopt the U.S. policy toward the countries of the region in a general principle encapsulates policies , texture pressure in order to establish the values of democracy and human rights as a philosophy and a general principle , and inwardly save its interests in the Middle East , the United States sought for six decades in middle east countries to achieve stability on the expense of democracy , and through the support of totalitarian existing regimes , and cracking down on the opposition .but the events of September 11 forced them to change the approach to foreign policy encouraging democracy and claim to impose reforms. the study exposed to the George W. Bush hard doctrine, unilateral, military tool that give superiority to the implementation of the objectives of its foreign policy,

*Corresponding Author: Abdul Khaleq Shamil Muhammad,E-Mail:Sh.abdulkhaliq@yahoo.com .Tel09647701709587 , Affiliation: Tikrit University / College of Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٢٠/ تشرين الاول /٢٠١٤
- القبول : ٢٠/ تشرين الثاني/٢٠١٤
- النشر المباشر: ٣١/كانون الاول /٢٠١٤

الكلمات المفتاحية :
- السياسة الخارجيةالامريكية
- الشرق الاوسط
- بوش الابن
- باراك اوباما
- الدراسات الدولية

الخلاصة : تحاول هذه الدراسة تشخيص التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، في ظل إدارتي الرئيس بوش الابن وباراك أوباما، إذ شهدت هذه المرحلة تحولاً على مستوى الرؤى والعقائد والتوجهات، الامر الذي انعكس على طبيعة التعامل واسلوب التعاطي مع قضايا المنطقة، وتجسدت أبرز ملامح التغير بتبني السياسة الأمريكية تجاه دول المنطقة مبدأ عاما يغلف سياساتها، قوامه الضغط من أجل إرساء قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان كفلسفة ومبدأ عام، وباطنه تأمين مصالحها في منطقة الشرق الأوسط، فقد سعت الولايات المتحدة الامريكية لأكثر من ستة عقود لتحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط، وذلك من خلال دعم الأنظمة الشمولية القائمة، وتضييق الخناق على المعارضة، إلا أن أحداث ١١أيلول فرضت عليها تغيير النهج المتبع في سياستها الخارجية واعتماد الديمقراطية كنموذج للحكم والمطالبة بضرورة إجراء الاصلاحات. كما تتعرض الدراسة إلى مقاربة بين عقيدة كل من بوش الأبن ذو النهج الايديولوجي المتشدد، الذي يعطي الأداة العسكرية الأولوية في تنفيذ أهداف سياسته الخارجية، على الضد من عقيدة أوباما ذو النهج الواقعي، الذي يرى ضرورة المزج بين جميع أدوات السياسة الخارجية لتنفيذ أهدافها.

المقدمة:

لاشك أن منطقة الشرق الأوسط تحتل مكانة متميزة في السياسة الأمريكية نظراً لأهميتها الاستراتيجية ودورها في السياسة العالمية، غير أن هذا الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط لم تكتسب أبعادها الحقيقية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، إذ احتلت الأهمية الاقتصادية للمنطقة مكانة الصدارة في السياسة الخارجية الامريكية، فقد أشار الجنرال(أنتوني زيني) قائد القيادة المركزية الامريكية عام ١٩٩٩م، عندما قال: " إن ما تحويه المنطقة من كميات هائلة من النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة الامريكية بحرية التدخل في الاقليم والاستفادة من هذه الثروات النفطية الهائلة "[أ] ، وتبعاً لتلك الاهمية عُدَّ التدخل في منطقة الشرق الأوسط من قبل أية قوة أخرى بمثابة تحدٍ مباشر يهدد المصالح الحيوية الامريكية، الامر الذي يستدعي العمل على منع هذا التدخل بشتى الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية.

وعلى الرغم من تباين السياسات التي اتبعها الرؤساء الامريكان إبان مرحلة الحرب الباردة تجاه منطقة الشرق الأوسط، إبتداءً من المحاولات الامريكية لربط المنطقة بالأحلاف العسكرية، وإقامة العديد من القواعد العسكرية فيها إلى التدخل المباشر بدعوى محاربة وصد الخطر الشيوعي عنها، فقد كان هناك شبه إجماع أو اتفاق لدى الإدارات الامريكية المتعاقبة على المصالح الاساسية والأهداف الرئيسة التي ينبغي على السياسة الخارجية الامريكية أن تعمل على تحقيقها وحمايتها.

لقد أدت أحداث الحادي عشر من أيلول إلى مراجعة أمريكية جذرية لسياستها في منطقة الشرق الأوسط، فبعد عقود من دعمها للدكتاتوريات الصديقة في المنطقة لضمان مصالحها الحيوية تبنت النظرية القائلة: بأن غياب الديمقراطيات هو الذي يقف وراء عدم الاستقرار في المنطقة[ii]، الامر الذي تطلب صياغة سياسة خارجية جديدة تتواءم مع التغيرات الدولية الجديدة ومحاولة إضفاء الشرعية الدولية على أعمالها في التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، لاسيما تلك التي تدعم الارهاب أو تشكل أحد مصادره وفقاً للرؤية الامريكية، وتم تبني استراتيجية جديدة للأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٢م، أعلنت فيها الحرب على الإرهاب.

واجهت إدارة الرئيس بوش الابن، تحديات كبيرة، أفرزتها عدة عوامل، تقف على رأسها مشاكل الحرب على العراق ٢٠٠٣م، وما نتج عنها من خسائر بشرية ومادية، ومعنوية جراء الانتهاكات والخروقات اللاانسانية، التي تقوم بها القوات الأمريكية(جريمة سجن أبو غريب وغيرها)، والتي تنعكس سلباً على سمعة الأمة الأمريكية، كراعية للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، وكذلك تحولات الرأي العام الأمريكي، حول قضايا الأمن القومي، فضلاً عن تحديات الداخل الامريكي، لاسيما (إعصار كاترينا)، كل هذه الأسباب، وضعت الإدارة الأمريكية للرئيس بوش الابن، في مأزق محرج، فرض عليها البحث عن سبل لعلاج الخلل الحاصل.

هذه التحديات المهمة والمعقدة والمتداخلة فيما بينها، وتداعيات أخرى أوجدتها تطورات الاحداث في المنطقة، باتت تمثل تركة ثقيلة على الإدارة الديمقراطية الجديدة يتطلب البعض منها علاجاً فورياً، والبعض الآخر يستدعي أحداث تغيير وذلك من خلال أعادة صياغة التوجهات السياسية الامريكية على الصعيد الداخلي والخارجي في إطار علاقاتها الدولية.

تحاول هذه الدراسة إثبات فرضية مؤداها: إن ثمة تغيراً حقيقياً وتحولاً طرأ على السياسة الخارجية الامريكية، سواء كان على مستوى المفاهيم أو السياسات المتبعة، وهذا ليس في ظل إدارة الرئيس باراك أوباما عما كانت عليه السياسة الامريكية قبله فحسب، بل إن إدارة الرئيس بوش الابن شهدت الامر ذاته في الفترة الرئاسية الثانية، عما كانت عليه في الاولى، الامر الذي فرض على صانع القرار الامريكي إعادة النظر في الافكار والرؤى المطروحة والسياسات المتبعة وفقاً للتحديات التي تواجهها على الصعيد الداخلي والخارجي والواقع الذي فرض نفسه عليها، وبناءً على ما تقدم سيتم تناول الموضوع من خلال المحاور التالية:

أولاً. الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط بين التناقض وتغير الادوات.

ثانياً. الحرب على العراق ٢٠٠٣ والاصلاح في الشرق الاوسط.

ثالثاً. الإتجاه إلى الواقعية والعودة الى التحالفات الدولية والشرعية.

رابعاً. الخطاب السياسي الامريكي تجاه العالم الاسلامي.
خامساً. الموقف الامريكي من ثورات الربيع العربي– أنموذج الثورة السورية.
سادساً. السياسة الامريكية والتحدي الايراني.
سابعاً. السياسة الامريكية والصراع العربي الإسرائيلي.

أولاً. الاستراتيجية الامريكية في الشرق الاوسط – بين التناقض وتغير الادوات.

١.عقيدة بوش .Bush Doctrine

منذ اليوم الأول لتسلم إدارة الرئيس بوش الابن مسؤوليتها لرئاسة الولايات المتحدة كان عليها اختيار: إحدى البدائل الثلاثة في ممارسة سلوكها السياسي الخارجي مع القوى الدولية[iii]، أما التعاون مع القوى الدولية ضمن مفهوم التعددية القطبية، وأما اعتماد استراتيجية القطب الواحد على قاعدة التفوق والهيمنة.

وبدفع من فريق المحافظين الجدد، الذي تبوأت عناصره المناصب الحساسة في إدارة بوش الابن، وقع الاختيار على البديل الثالث: وهو دور الانفراد بقيادة النظام الدولي، على قاعدة التفوق، والهيمنة، كعقيدة ومبدأ، إدارتهِ سياسياً واستراتيجياً، إذ يتسق ذلك مع رؤيته اليمينية المحافظة سياسياً ودينياً، وقد أكد ذلك الرئيس بوش الابن بقوله: "إن الولايات المتحدة، سوف تفعل كل ما هو ضروري، لتبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم ... إن أمريكا تمتلك قوة عسكرية لا تقبل التحدي وسوف تحافظ عليها"[iv].

تعتمد أيديولوجية المحافظين الجدد، اعتماداً كبيراً على المنطق الامبريالي، ونظراً الى رسوخ هذه العقيدة في الاستثنائية الليبرالية، وهي الاعتقاد بأن أمريكا مختلفة نوعياً عن الامم المتقدمة الاخرى، نتيجة أصولها الفريدة وتطورها التاريخي وبوصفها قوة مُخلّصة في السياسة الدولية، فإنها –أي العقيدة – تقر تصور القوة الامريكية بوصفها الاداة الأساسية للتغيير، لذا فإن أمريكا يجب أن تستخدم قوتها بفاعلية لنشر قيمها العالمية، وجاء تأكيد ذلك من قبل الرئيس بوش الابن عندما قال: " إننا ندرك أن التاريخ دعانا إلى العمل، ونحن لن نُضيع هذه الفرصة لجعل العالم أكثر أمناً وأكثر حرية "[v] ، وتم الافصاح عن هذه العقيدة في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي ، The National Security Strategy of The United States"*،التي صدرت في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢م، إذ أعلنت إدارة بوش الأبن فيها الحرب على الإرهاب ومنحت دول العالم، حرية الاختيار في إطار معادلة ثنائية الخيار لا ثالث لهما، إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهاب[vi].

بنيت الاستراتيجية الامريكية الجديدة على فكرة وليام كرستول و روبرت كيجان، حول مفهوم(الهيمنة العالمية الخيرة)، إذ ترى أن على الولايات المتحدة بصفتها قوة مهيمنة خيرة أن تستخدم سلطتها للدفاع عن الديمقراطيات الحرة وتشجيعها في العالم وتغيير الانظمة في الدول التي ترفض تبني هذه القيم[vii]، وتعتمد هذه الاستراتيجية على التزام ذاتي خطير، ينص على أن تكون الولايات المتحدة أقل تقيداً بشركائها، وبالقواعد والمؤسسات، عندما تتقدم نحو دور أحادي وقائي – استباقي للهجوم على الخطر الإرهابي والتصدي للدول المارقة، الساعية، للحصول على أسلحة الدمار الشامل، وأن تستعمل الولايات المتحدة قوتها لإدارة النظام العالمي.

بمعنى، إن الإدارة المحافظة، للرئيس بوش الابن، ستقوم بممارسة سياسة جديدة، في إدارة علاقاتها الدولية، وهي اعتمادها نهجاً و سلوكاً خارجياً، يختلف تماماً عن سلوك الإدارات السابقة لها (بوش الاب وبيل كلينتون) في تعاملاتها مع المحيط الدولي، هذا النهج مبني على تغليب خيار القوة، أو الأداة العسكرية على سائر الأدوات (الدبلوماسية والاقتصادية) وغيرها من الأدوات في سياستها الخارجية.

كما إن استراتيجية الامن القومي الامريكي لعام ٢٠٠٢م، تعطي أهمية كبيرة للقوة الصلبة على حساب القوة الناعمة، إذ استحوذت قضايا الدفاع على حيز كبير من الميزانية كما تم التركيز على إقامة هيكل جديد للقوة العسكرية الامريكية وبما يتوافق مع تحديات القرن الحادي العشرين وزيادة قدرات القوة الامريكية بالاستفادة من الثورة في الشؤون العسكرية لدعم الانتشار العسكري الامريكي في أنحاء العالم، لقد استغل الفكر المحافظ الحرب على الارهاب لتبرير التدخلات العسكرية في منطقة الشرق الاوسط بخاصة والعالم بصورة عامة، فتم احتلال أفغانستان ٢٠٠١م واحتلال العراق٢٠٠٣م.

لقد واجهت إدارة الرئيس بوش الابن، تحديات كبيرة، أفرزتها عدة عوامل، تقف على رأسها مشاكل الحرب على العراق ٢٠٠٣م*، واستمرار التواجد فيه، وما تتعرض له من خسائر مادية، بشرية، معنوية من جراء الانتهاكات، والخروقات اللاإنسانية، التي تقوم بها القوات الأمريكية، في العراق (جرائم الجنود الامريكيين ضد المدنيين العراقيين) والتي تنعكس سلباً على سمعة الأمة الأمريكية، كراعية للديمقراطية والحرية وحقوق الانسان، وكذلك تحولات الرأي العام الأمريكي، حول قضايا الأمن القومي، فضلاً عن تداعيات الكوارث الطبيعية، لاسيما (إعصار كاترينا)، كل هذه الأسباب، وضعت الإدارة الأمريكية للرئيس بوش الابن، في مأزق محرج، تطلب منه إيجاد حلول لهذه المشاكل، الأمر الذي فرض على إدارة بوش الابن، في ولايته الثانية، معالجة الخلل الحاصل في المسائل الداخلية والعلاقات الخارجية، الذي تم تبنيه في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام ٢٠٠٦م.

أما في مجال استراتيجية الحرب الاستباقية، التي كانت بمثابة العمود الفقري في استراتيجية الامن القومي الامريكي ٢٠٠٢م، "عقيدة بوش"، فعلى الرغم من أن استراتيجية الامن القومي الامريكي ٢٠٠٦م، حافظت على عقيدة بوش إذ نصت على:" إنه في حالة الضرورة فإننا لا نستبعد إمكانية اللجوء إلى استعمال القوة قبل تعرضنا للهجوم حتى لو كانت هناك شكوك حول مكان وزمان الهجوم علينا"[viii]، إلا أن هذه التأكيدات جاءت متفرقة في ثنايا استراتيجية ٢٠٠٦م، بينما كانت جوهر وثيقة الامن القومي لعام ٢٠٠٢م، فضلاً عن عدم اقتصار التغيير على مستوى السياسات المتبعة والافكار والرؤى المطروحة، بل المفاهيم أيضاً، فمثلاً الحرب على الارهاب الذي كان من المفاهيم التي لم تخلو صفحات استراتيجية ٢٠٠٢م من ذكره أو الاشارة إليه، نرى أن استراتيجية ٢٠٠٦م، قد تضمنت مفهوم محاربة الطغيان بديلاً عنه، فخلال خطاب تنصيب الرئيس بوش الأبن للفترة الرئاسية الثانية، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م، قال: " إن سياسة الولايات المتحدة هي السعي الدائم لدعم نمو الحركات، والمؤسسات الديمقراطية، في كل بلد وثقافة، بهدف نهائي هو إنهاء الطغيان في عالمنا "، وفي خطاب الرئيس عن حالة الاتحاد لعام ٢٠٠٦م، ربط الرئيس بوش الابن بين أمن أمريكا المستقبلي، وإنهاء الطغيان قائلاً: "إن أمن أمريكا المستقبلي يعتمد على إنهاء الطغيان"[ix].

٢.عقيدة أوباما Obama Doctrine

من الجدير بالذكر أن الديمقراطيين ومن قبل أن يصلوا الى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة بفوز باراك أوباما بمنصب الرئيس في انتخابات ٢٠٠٨م، قدموا استراتيجية للأمن القومي مضادة أو بديلة لاستراتيجية الرئيس بوش الابن لسنة ٢٠٠٢م، تحت عنوان (الدولية التقدمية :استراتيجية ديمقراطية للأمن القومي)، تعرضت هذه الاستراتيجية الى جوانب الفشل في استراتيجية الامن القومي لعام ٢٠٠٢م، وخاصة في المجالات التي يقود فيها الرئيس بوش الابن الولايات المتحدة في الاتجاه الخاطئ ومنها[x]:

١. التكاليف المرتفعة للعمل الانفرادي(الحرب في افغانستان والعراق).
٢. خطة طريق بدون نتائج واضحة(الصراع الفلسطيني – الاسرائيلي).
٣. الاعتماد الزائد على القوة العسكرية.
٤. ضعف التركيز على قضية الانتشار النووي والامن الداخلي.
٥. القيادة المهتزة في الخارج.

أما استراتيجية الديمقراطيون البديلة فتنطلق من تصور أكثر تكامل للعلاقات الدولية، لايختزل الامن القومي في البعد العسكري والامني الضيق، وإنما ممكن أن يتحقق في إستغلال جميع الوسائل الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وهذه الاستراتيجية تقوم على الاولويات الاساسية التالية:

١. دعم الديمقراطية في الخارج.

٢. منع الارهابين والانظمة الخطرة من حيازة أسلحة الدمار الشامل.

٣. سد الفجوة في الدفاع عن الوطن.

٤. تطوير الجيش الامريكي واستخدامه بفاعلية أكثر.

٥. تقوية تحالفات أمريكا الاستراتيجية.

٦.استعادة القيادة الاقتصادية الامريكية.

وفي ضوء التحديات التي ستواجهها إدارة الرئيس الامريكي باراك أوباما في منطقة الشرق الاوسط ومن واقع التصورات الفكرية لهذه الإدارة التي تنطلق من رؤية براغماتية واقعية في الشؤون الخارجية، ثمة فجوة فكرية بين التوجهات الواقعية للرئيس أوباما الذي ينظر إلى العالم كما هو(as it really is)، وليس لما يجب أن يكون عليه(like it to be)، وبين توجهات الإدارة الامريكية السابقة للرئيس بوش الأبن ذات الرؤية الايديولوجية والنهج المتشدد.

إذ يرى الرئيس أوباما ، إن على الولايات المتحدة الامريكية أن تركز أكثر على السياسات المحلية التي تضمن وجود دولة أمريكية قوية ونابضة بالحياة ومبتكرة، بحيث لاترجح كفة التكاليف المالية والبشرية للالتزامات الامريكية الخارجية على حساب مسؤوليات الحكومة في الداخل[xi] .

وفي حقل أدوات السياسة الخارجية، وعلى العكس من إدارة الرئيس بوش الابن، التي قامت على عسكرة أدوات تنفيذ السياسة الخارجية الامريكية من خلال إعطائها الاولوية للقوة الصلبة على ما سواها من الادوات الاخرى، فإن إدارة الرئيس أوباما تعطي أولوية أكبر لأدوات القوة الناعمة، وبمعنى أكثر دقة ، إن الإدارة الديمقراطية تعتمد على ما أصبح يعرف في الأدبيات الامريكية بالقوة الذكية(Smart Power)، التي تزاوج بين القوتين(الصلبة والناعمة) في استراتيجية واحدة[xii].

إن الولايات المتحدة الامريكية ستحتاج في القرن الحادي والعشرين إلى استراتيجية ذكية تجميع بين أدوات القوة الصلبة والقوة الناعمة، وقد صرح بذلك الرئيس الامريكي باراك أوباما خلال إعلانه نهاية عملية(حرية العراق) في أب/ أغسطس ٢٠١٠م قائلاً: "إن درساً من أهم الدروس المستفادة من الحرب في

العراق ، هو أن التأثير الامريكي في جميع أنحاء العالم ليس وظيفة القوات المسلحة وحدها، ولكن أيضاً وظيفة الدبلوماسية والقوة الاقتصادية وقوة النموذج الامريكي [xiii].

ثانياً. الحرب على العراق ٢٠٠٣ والاصلاح في الشرق الاوسط.

لقد شكلت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م نقطة فاصلة، في التفكير الاستراتيجي الأمريكي، وخلصت الإدارة الأمريكية إلى أن المنطقة باتت تمثل خطراً حقيقياً على الأمن القومي الأمريكي، ويجب اختراقها، وتفريغها من الكارهين لأمريكا والمتآمرين عليها، وأكدت عزمها على تغيير ملامح الشرق الأوسط ، إما بالقوة، أو بالتخويف، أو بالإقناع، والشراكة، أو حتى بالفوضى[(xiv)]، وأن هذا التغيير سيؤدي إلى النجاح في القضاء على هذه التحديات من خلال:

١- القضاء على تنظيم القاعدة والمنظمات الإرهابية الأخرى في المنطقة.

٢- ضرورة إحداث تطور جوهري في الشرق الأوسط على مدى سنوات عديدة، لاستبدال الأنظمة الدكتاتورية، بحكومات ديمقراطية، بهدف تحقيق النجاح في الحرب على الإرهاب[xv].

بعبارة أخرى، إن حادثة الأبراج، أدخلت تحولاً في جوهر السياسة الخارجية الأمريكية، تجاه المنطقة، إذ دخل عنصر التحول الديمقراطي، كأحد أبرز أدوات مكافحة الإرهاب، باعتباره يمثل مصلحة وطنية للولايات المتحدة الأمريكية، فالرؤية الأمريكية بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر تقول: إن الإرهاب ولد، ونما في بيئة سياسية، وثقافية، ودينية، تحتاج إلى استئصال، أو إعادة تأهيل؛ لأن أنظمة الحكم في المنطقة العربية هي أنظمة دكتاتورية وتسلطية قائمة على القمع وذلك يغذي روح، ومشاعر الكراهية، للولايات المتحدة ، على اعتبار أن الشعوب في المنطقة العربية ترى إن هذه الأنظمة محمية من قبل الولايات المتحدة، وبدأ تنفيذ هذا التصور في العراق ، على أساس أن العراق يمتلك أسلحة دمار شامل وله صلات بتنظيم القاعدة حسب المزاعم الامريكية التي ثبت زيفها، فضلاً عن حقوق الانسان المنتهكة فيه.

فبعد النجاح السريع الذي تحقق في الحرب على أفغانستان، بدأ المحافظون الجدد بالدفع نحو الحرب على العراق، إذ قدمت مجموعة القرن الامريكي الجديد رؤية مفادها: إن أية استراتيجية تهدف إلى القضاء على الإرهاب، يجب أن تتضمن القيام بجهد حثيث، من أجل إزالة النظام السياسي في العراق عن السلطة، وإن الفشل في القيام بمثل هذا المجهود، سيمثل استسلاماً مبكراً، وربما حاسماً في الحرب على الإرهاب الدولي[xvi]، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إن العراق من وجهة نظر الإدارة الامريكية يشكل فرصة عظيمة لجلب الديمقراطية إلى منطقة الشرق الأوسط، وباتت إدارة الرئيس بوش الابن على قناعة تامة: إنه إذا أصبح العراق دولة ديمقراطية ، ممكن أن يشكل منطلقاً للتحول الديمقراطي في المنطقة [xvii].

وجاءت الاستراتيجية الأمريكية في مجال التحول الديمقراطي من خلال إطارين رئيسيين هما[xviii]:

أ- مبادرة الشراكة الأمريكية مع دول الشرق الأوسط والتي أعلن عنها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وهي تعد الإطار الأول الرئيس للإدارة الأمريكية للعمل الدبلوماسي في مجال تشجيع الديمقراطية وتم هيكلة المبادرة إلى أربعة أقسام هي الهيكل الاقتصادي، والهيكل السياسي، والهيكل التعليمي، والهيكل النسائي، وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذه المبادرة ميزانية قيمتها (٢٩٣) مليون دولار أمريكي لمدة ٤ سنوات من تاريخ إعلان المبادرة.

ب- مبادرة الشرق الأوسط الواسع، والتي بلورتها الإدارة الأمريكية، ثم جرى الاتفاق على مضمونها في اجتماع قمة الدول الثماني في (سي أيلاند) بولاية جورجيا الأمريكية ، في حزيران/يونيو ٢٠٠٤م، وتقوم فكرة المبادرة على مساندة دول الشرق الأوسط في التقدم نحو الديمقراطية، وبناء اقتصاديات السوق، التي تنتج أكبر فرص عمل للمنطقة، من خلال تمكين القطاع الخاص على أخذ الريادة في المجال الاقتصادي، وتنفيذ إصلاحات في المجال الاجتماعي، خاصة التعليم وحقوق المرأة، والتي تم تشخيصها من قبل مجموعة من الخبراء العرب في تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠٢م.

وفي شباط/نوفمبر ٢٠٠٥م، أصدر مجلس الامن القومي الامريكي الاستراتيجية القومية للنصر في العراق التي أكدت على: إن النصر في العراق هو مصلحة أمريكية حيوية، باعتبار أن العراق أصبح الجبهة المركزية في الحرب على الارهاب، وأن مصير الشرق الاوسط معلق ، وأن ما يحدث في العراق سوف يؤثر على الشرق الاوسط لأجيال قادمة، وأن التنازل للأرهابين في أكثر المناطق استراتيجية في العالم سوف يهدد الاقتصاد العالمي والأمن الامريكي لعقود مقبلة[xix].

كما جاء في وثيقة الأمن القومي الصادرة في عام ٢٠٠٦م، إذ نصت على: "إن الهدف الرئيس للسياسة الخارجية الأمريكية : هو نشر الديمقراطية، وهو الدواء الشافي على المدى البعيد، لكل المشاكل التي تواجهها أمريكا، ابتداءً من الارهاب، وحتى الصراعات الإقليمية، مروراً بالفقر، والجوانب السالبة للعولمة"[xx].

إن الاخفاقات التي منيت بها القوات الامريكية في العراق وحجم الخسائر التي تعرضت لها جعلها عرضة للانتقادات، فقد وجه تقرير صادر عن (مركز التقدم الامريكي) انتقادات لاذعة لإدارة بوش الابن، جاء فيه: إنه على الرغم من فقدان أكثر من ٢٠٠٠ أمريكي وإنفاق أكثر من ٢٠٠ بليون دولار، فإن العراق أصبح ملجأً جديداً للإرهابين حول العالم، ويتجه إلى حافة الحرب الأهلية[xxi].

كما انتقد (فرانسيس فوكو ياما) في كتابه (أمريكا على مفترق طرق)، أخطاء السياسة الامريكية المبالغة في خطر ما أطلق عليه المحافظين الجدد(التطرف الاسلامي)، وانعدام الرؤية لديهم حين توقعوا أن يؤدي

احتلال العراق إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، إن المحافظين الجدد ورطوا الولايات المتحدة في حرب ممتدة في العراق تُعيد إلى الأذهان حرب فيتنام المأساوية، فضلاً عن انعدام مصداقية الولايات المتحدة في العالم وتزايد العداء لها في العالمين العربي والاسلامي، وخسارتها لحلفائها في أوروبا الغربية وآسيا، كما أنها حولت انتباها بعيداً عن التحدي الحقيقي المتمثل بالقوى الصاعدة في آسيا والمنافسة للولايات المتحدة على الساحة الدولية[xxii].

أما إدارة الرئيس أوباما فترى: إن منطقة الشرق الاوسط هي شريك استراتيجي للولايات المتحدة وليست كما يراها المحافظون الجدد بأنها مصدر تهديد للأمن القومي الامريكي، وإن عملية الاصلاح والترويج لنموذج الديمقراطية الامريكية لا يمكن أن يفرض على المنطقة بصورة قسرية، كما كانت تتبعه الإدارة الامريكية السابقة، والتي ترى أن حماية حقوق الانسان ونشر نموذج القيم الديمقراطية هي من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق الولايات المتحدة بصفتها منارة للحرية وقائدة العالم الحر، ولذلك كان الرئيس أوباما شديد الوضوح في هذا الجانب عندما قال: "لا يمكن لأية دولة أن تفرض أي نظام حكومي على دولة أخرى، لا ينبغي لأية دولة أن تفعل ذلك" [xxiii].

بمعنى أخر، إن سياسة القوة والمصلحة الوطنية، مع تأكيد أقل على قضايا الحريات العامة وحقوق الانسان والديمقراطية وسيادة القانون هي الأُطر العام لسياسة الرئيس أوباما تجاه المنطقة.

جدلية الإصلاح والمصالح قادت إلى إحداث انقسام في الرأي داخل مؤسسات الفكر والسياسة الأمريكية، وظهرت لنا وجهتا نظر:

الأولى، ترى إنَّ القمع الأوتوقراطي، وغياب الديمقراطية في المنطقة ؛ بسبب ديكتاتورية حكامها، وسوء إدارتهم لموارد بلادهم ، قاد الى تصاعد ظاهرة الإرهاب، الأمر الذي استوجب إحداث تغيير شامل يتمثل في تحقيق إصلاحات سياسية، واقتصادية، وإدارية، وتعليمية، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص التعليم وفرض الممارسة الديمقراطية، فضلاً عن إضفاء الجانب الأخلاقي، كون الولايات المتحدة صاحبة رسالة تنويرية تستهدف مساعدة دول المنطقة على النهوض من كبوتها بإحداث تغيرات كبيرة في بنية أنظمتها السياسية، والنموذج الأمريكي هو خير من يحتذى به لإحداث التغير[xxiv].

الثانية، ترى إن المصالح التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، في الشرق الأوسط ، والتي رعتها الأنظمة الأوتوقراطية بكفاءة، وتقتضي حمايتها باستمرار التحالف مع هذه الأنظمة، فضلاً عن إنَّ الأنظمة الأوتوقراطية في المنطقة، أبدت تعاوناً وثيقاً مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب[xxv]، نظام حسني مبارك مثال على ذلك.

وعلى الرغم من الحديث عن المنهج أو النموذج الجديد للسياسة الأمريكية في المنطقة، لازال صناع السياسة الأمريكية منقسمين بدرجة كبيرة بشأن الصدام بين رغبتهم المؤكدة ، بإحداث تحول عميق للمنطقة، ومصلحتهم الأساسية بالحفاظ على العلاقات المفيدة القائمة بينهم وبين الحكومات الحالية، لكثير من الدول غير الديمقراطية بها، ومن أجل ذلك تعمل الولايات المتحدة على الموازنة بين الجديد (الإصلاح) والتكيف مع القديم، أي الدفع بالإصلاح مع الحفاظ على مستوى تعاون الحكومات في قضايا الإرهاب، والحرب على العراق، والنفط وغيرها ، وهذا ما يدعوها إلى الإبقاء على بعض القديم[xxvi].

بيد أن السياسة الأمريكية في المنطقة، ظلت توازن بصورة تقليدية، ما بين صيانة مصالحها الحيوية، وضمان استقرار النظم الصديقة من ناحية، وبين مطالب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، من ناحية أخرى، وكانت الإدارات الأمريكية المتعاقبة تتغاضى تقليدياً عن قضايا الديمقراطية، وحقوق الإنسان، في الدول العربية الصديقة، لضمان مصالحها طويلة الأمد.

حالة الموازنة هذه بدت واضحة على صياغة الخطاب الأمريكي، والسياسات التي كانت تنتهجها مع دول المنطقة ، تختلف من دولة إلى أخرى بحسب أهمية الدولة، وما تمثله بالنسبة للمصالح الأمريكية، ونوعية الارتباطات القائمة معها أو المخاطر المتوقعة منها ولذلك نرى الإدارة الامريكية برئاسة أوباما تستخدم دبلوماسية الباب المغلق الهادئة مع انتهاكات حقوق الإنسان ومنع الحريات في الدول الحليفة.

بمعنى، إنَّ المصالح الحيوية هي: العنصر الأساس والمحرك الرئيس للسياسة الأمريكية، وليس عملية الإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، فلو تقاطعت الديمقراطية، مع المصالح الأمريكية في المنطقة بوصول أنظمة حكم مناوئة للسياسة الأمريكية، ستضرب الإدارة الأمريكية مشروع الإصلاح والديمقراطية برمته عرض الحائط، وتعمل جاهدة للحفاظ على مصالحها، ولعل وصول منظمة حماس إلى السلطة الفلسطينية، في الانتخابات التشريعية٢٠٠٦م،رفضت الإدارة الأمريكية الاعتراف بها، وطالبت بقطع المعونات عن الشعب الفلسطيني، وحرضت الدول على مقاطعة السلطة الفلسطينية، وكذلك الحال مع الاخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية المصرية لعام ٢٠٠٥م،فيا ترى ما هو موقف الولايات المتحدة من تغيير الأنظمة العربية في المنطقة على أثر الثورات العربية؟ لاسيما إن من تخشى وصولهم إلى السلطة، وتصفهم بالأحزاب الراديكالية الإسلامية، باتوا على رأس السلطة الحاكمة، وبالطريقة الديمقراطية التي تدعو لها، وتحتل الدول باسمها (الاخوان المسلمين مثلاً).

ويعرض لنا الكاتب الأمريكي المعارض (نعوم تشومسكي) في كتابه (إعادة الديمقراطية) الكثير من الأدلة، التي تؤكد، إنَّ الإدارة الأمريكية عملت بشكل منظم، ومبرمج، على إجهاض تجارب واعدة على طريق

الديمقراطية في العديد من دول أمريكا اللاتينية، ويطلعنا السجل التاريخي للسياسة الأمريكية، في الشرق الأوسط ، وفي المنطقة العربية تحديداً، بأمثلة عديدة، تؤكد إن الإدارة الأمريكية، سواء كانت ديمقراطية أو جمهورية، فإنها تستخدم قضية الديمقراطية ، وحقوق الإنسان من أجل الضغط على الأنظمة الاستبدادية، لحثها على التكيُّف مع مقتضيات تأمين المصالح الأمريكية، وتنفيذ مخططاتها في المنطقة، وإنها تظهر استعداداً مبيتاً في التضحية بهذا الشعار الذي تحمله عند أول مساومة مع الأنظمة المذكورة ، حول القضايا المتعلقة بلعبة المصالح والمخططات[xxvii].

وفي دراسة أعدتها مؤسسة راند، بعنوان (The Future Security Environment in The Middle East) تقول: إن الموقف الأمريكي، من دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية، يحكمه عامل المصلحة الأمريكية، في الأجلين القصير والطويل، ففي الأجل الطويل: يعتبر التحول الديمقراطي مصلحة أمريكية ؛ لأنه يحقق الاستقرار، ويحد من الصراعات، نظراً لأن الدول الديمقراطية، اقل ميلاً للتورط في صراعات مع دول مجاورة ، وأكثر استعداداً للسلام على أساس أن الديمقراطيات لا تتحارب، بينما تكون الدول غير الديمقراطية، أكثر استعداداً لشن الحرب، أما في الأجل القصير فإن التحول الديمقراطي يضر بالمصالح الأمريكية فهو يزيد من عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية، ومن ثم يهدد الاستقرار الإقليمي، ويزيد من حدة المشاعر العدائية للولايات المتحدة، وقد يسمح بوصول جماعات مناوئة، أو معادية للمصالح الأمريكية إلى الحكم، ويؤثر سلباً على استعداد الحكومات للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة ، وقد ينعكس سلباً على المصالح الأمريكية في المنطقة، ومن بينها مصالح إسرائيل في السلام[xxviii].

وخلاصة القول إنَّ الولايات المتحدة غير مستعدة ، أن تدعم أو تسمح بنمو عملية ديمقراطية، قد تؤدي إلى مخرجات تتناقض مع أولوياتها، ومصالحها، في المنطقة، أي إنَّ الديمقراطية والدكتاتورية، لا تمثل أهمية للولايات المتحدة ، طالما أن المصالح الأمريكية متحققة. وعلى هذا النحو يصعب قبول النموذج الديمقراطي الأمريكي، كنموذج يجب الاقتداء به، في عملية الإصلاح السياسي في المجتمعات العربية، رغم أن هذا النموذج هو: الذي يجري الترويج له كأيديولوجية للعولمة.

ثالثاً. الاتجاه إلى الواقعية والعودة الى التحالفات الدولية والشرعية.

بنيت (عقيدة بوش) على مبدأ العمل الأحادي، وقد أفصح الرئيس بوش الابن في خطاب الاتحاد لعام ٢٠٠٢م، عن عزمه العمل منفرداً أو مع حلف تقوده الولايات المتحدة عندما يمتنع المجتمع الدولي عن مواجهة تهديدات قائمة، عندما قال:" لن أنتظر في خدمة الاحداث بينما تتجمع الاخطار، لن أقف مكتوف الأيدي بينما يقترب الخطر أكثر فأكثر" [xxix].

كما أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس)، في مقال نشر لها مطلع الالفية الثالثة في مجلة Foreign affairs بعنوان (تدعيم المصلحة القومية)، قالت فيه: إن السياسة الخارجية لإدارة بوش، يجب أن تكون أممية، مفتوحة على الخارج، بيد أن خلفيتها المرجعية: هي الوعي بالمصلحة القومية الأمريكية، والدفاع عنها... فعالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم تهيمن الولايات المتحدة على مقدراته، وتحاول تطويع الأمم المتحدة، والقانون الدولي، بما يخدم مصالحها، وتستخدم وسائل الديمقراطية وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وحماية البيئة، والحق في التدخل الانساني لحماية مصالحها[xxx].

كما تبنت إدارة بوش الابن، موقفاً متشدداً إزاء عدد من الاتفاقيات الدولية، ومن ثم الانسحاب منها، مثل بروتوكول كيوتو، بشأن تغيّر المناخ، والبروتوكول الإضافي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة الكيماوية، واتفاق الوقف الشامل، للتجارب النووية[xxxi]. الأمر الذي عكس انقطاعاً ،عن النمط الذي سارت عليه السياسة الخارجية الأمريكية، منذ انتهاء الحرب الباردة بشكل عام، وخلال ولايتي الرئيس بيل كلينتون على وجه الخصوص.

هذه المواقف من جانب إدارة الرئيس بوش الابن، التي تركز على المصالح القومية لأمريكا، على حساب المصالح التي تهم العالم، عكست تدني التقدير لأهمية الأُطر الدولية، متعددة الأطراف واستشعاراً بأن تلك الأُطر، وما يتصل بها من قواعد القانون الدولي، تمثل قيداً على حرية التحرك الأمريكي، وهو ما عكس استعداداً أكبر من جانب إدارة بوش الابن، للعمل المنفرد، ولاسيما قرارها الخاص بتغير النظام السياسي في العراق، دون الحصول على الشرعية الدولية.

إلا أن الإخفاقات التي منيت بها الإدارة الامريكية في العراق وعدم نجاح مشروع دمقرطة منطقة الشرق الاوسط، وفشل عملية السلام الفلسطينية– الاسرائيلية (مشروع قيام الدولتين)، وكذلك فشل الولايات المتحدة في تقويض الدور الايراني في المنطقة، ولاسيما في العراق، فضلاً عن الإخفاق الامريكي في وقف المساعي الايرانية لامتلاك التكنولوجيا النووية، الامر الذي أدى إلى استقالة أقطاب المحافظين الجدد الذين يمثلون الاركان الرئيسة للإدارة الامريكية، ومنهم(ريتشارد بيرل، دوجلاس فايث، لويس ليبي، جون بولتون، بول وولفويتز، جاي جارنير، بول بريمر، دونالد رامسفيلد ، كارل روف، وغيرهم)،عقب هزيمة الجمهوريين في انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الامريكي في نوفمبر ٢٠٠٦م، بعد هيمنة دامت لمدت اثني عشر عاماً[xxxii].

هذا الأحداث وغيرها، فرضت على إدارة الرئيس بوش الابن ضرورة التفكير بجدية في إحداث تغيير في النهج المتبع وإجراء تحول في سياساتها الخارجية ،فبعد أن كانت تنطلق من رؤية أيديولوجية للواقع الدولي

قائمة على اسس خيالية ولا تأخذ بعين الاعتبار الواقع كما هو، فقد اتسمت الفترة الرئاسية الثانية لبوش الابن بالعودة إلى الواقعية والتحالفات الدولية، وذلك من خلال تحولات عدّة، وفي مختلف المجالات، فعلى مستوى السياسة الخارجية، بدأت وزارة الخارجية الأمريكية بإعادة الوجه الفاعل للسياسة الخارجية، الذي قوض بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م، وهذا الدور يعود إلى الشخصية القوية التي تمتعت بها وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كونداليزا رايس)، وفي ظل ما تراه الإدارة الأمريكية من عالم يتغير بسرعة، دعت (رايس) إلى ضرورة العودة إلى إحياء التحالفات، خلافاً لما كانت تقوم عليه (عقيدة بوش) في مبدأ العمل الأحادي، والابتعاد عن الأحلاف، ولذلك أعلنت رايس في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥م أمام لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس: إن تفاعلنا مع العالم يجب أن يكون حواراً وليس (مونولوج)، وأن على الولايات المتحدة أن تستخدم الدبلوماسية للمساعدة في خلق توازن قوي في العالم، في مصلحة الحرية، ووفق الدبلوماسية الآن[xxxiii]، الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية إلى التأكيد على التحالفات التقليدية المستقرة، وعلى الشرعية الدولية، ممثلة في الأمم المتحدة، ودعا الرئيس بوش الابن الأمم المتحدة أن تأخذ دوراً أكبر في تحقيق السلام العالمي، كما أكد على اعتماد سياسة التعاون، والمشاركة، في إدارة المشاكل الدولية، ولذلك نراها تلجأ إلى الاتحاد الأوروبي في معالجة مشكلة البرنامج النووي الإيراني، وكذلك في المسألة اللبنانية والانسحاب السوري منها، هذا التعاون والمشاركة الدولية، أشار لها الرئيس بوش الابن بقوله: "يكاد لا ينبثق شئ من ذلك الاستنتاج الخير، بأننا لا نستطيع أن نحقق شيئاً في هذا العالم من دون تعاون مستدام مع حلفائنا وشركائنا"[xxxiv].

إن الفكر الاستراتيجي الأمريكي: بدأ يتجه خلال فترة الرئيس بوش الثانية إلى التخلي عن النهج الذي تدعو اليه إدارة بوش الابن وهو (تغير العالم اخلاقياً) إلى التعامل مع العالم كما هو، أي استبدال المحافظية الجديدة، بمنهج الواقعية الجديدة، وهذا التحول يعود بسبب السياسات الفاشلة للمحافظين الجدد ولاسيما في تبنيهم مشروع الحرب على العراق ٢٠٠٣م .

وخلافاً للمحافظين الجدد، يؤمن أوباما بالشراكة الدولية، انطلاقا من عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على قيادة العالم بمفردها وتحمل مسؤولياته، كما أنه مصمم على العودة إلى الواقعية الجديدة في سياسته الخارجية تجاه الشرق الأوسط ،بهدف ضمان ألأمن والاستقرار للمنطقة، لا سيما دحر الحركات الراديكالية وحماية المصالح الحيوية الامريكية.

إن سياسة الرئيس أوباما تعتبر الدبلوماسية والحوار أمرين أساسيين في علاقاتها مع المجتمع الدولي، وهذا بدا واضحاً من خلال فريق عمل سياسته الخارجية، إذ تضمن شخصيات من مؤسسة السياسة

الخارجية، أمثال (هيلاري كلنتون) لمنصب وزيرة الخارجية، بهدف تعزيز قدرة وزارة الخارجية على تحقيق المصالح الامريكية ودفع القيم الامريكية قُدماً، إذ بدأت كلنتون بإطلاق (QDDR) تقرير المراجعة الدبلوماسية والتنموية الرباعي (Quadrennial Development and Diplomatic Review) [xxxv]،وهذا ليس بهدف المراجعة فحسب، بل لتحديد كيفية التنسيق والتكامل والدعم المتبادل بين الدبلوماسية والتنمية، وتقديم التوقعات حول الخيارات الاستراتيجية، بمعنى أخر، إن سياسة أوباما تعتمد على دبلوماسية الطراز القديم القائمة على بذل المزيد من الجهد؛ للتوصل إلى إتفاق اللحظة الاخيرة، وهي تكاد تكون على خطى الرئيس الامريكي الاسبق جون كيندي .

ليس هذا فحسب، بل إن الرئيس أوباما تعهد بالتواصل السياسي مع أعداء أمريكا وليس مع أصدقاءها فقط عندما قال: " لن ألتقي أصدقاءنا فقط، بل وأعداءنا أيضاً، لأنني أتذكر قول كيندي : إنه علينا ألا نفاوض أبداً من منطلق خوف، بل علينا ألا نخاف التفاوض [xxxvi]"، لأن الابتعاد عن الاتصال المباشر مع الأعداء – استراتيجية عزل الاعداء وعدم التحاور معهم – قد تسببت بضرر جسيم على مصالح الولايات المتحدة في منطقة الشرق الاوسط، وانتقصت من سمعتها عالمياً، ولذلك عندما سؤل الرئيس أوباما ، عما إذا كان مستعداً للقاء غير مشروط مع قادة الدول المعادية للولايات المتحدة ، مثل إيران وسوريا وكوبا وكوريا الشمالية، أجاب قائلاً: "نعم، والسبب هو أن مبدأ الإحجام بطريقة ما عن الحوار مع الدول المعادية هو عقاب لها – وهو المبدأ الدبلوماسي الذي طالما كان معتمداً لدى هذه الإدارة– مثير للسخرية، فقد دأب الرئيس الأسبق رونالد ريغان على الحوار مع الاتحاد السوفيتي في وقت كان يصفهم فيه بإمبراطورية الشر[xxxvii].

بمعنى أخر، إن إدارة أوباما تتبنى استراتيجية الانفتاح على الاعداء والحوار معهم وليس الاصدقاء فقط، في الوقت الذي كانت إدارة الرئيس بوش الابن ترفض هذا المبدأ وتصفهم ب(محور الشر)، أضاف إلى ذلك، إن إدارة أوباما تقوم على مبدأ التعاون الدولي والعمل متعدد الاطراف وإعطاء دور للآخرين كما حصل في التدخل العسكري في ليبيا ٢٠١١م ، وهو ما كانت تفتقر إليه الإدارة الامريكية السابقة.

رابعاً. الخطاب السياسي الامريكي تجاه العالم الاسلامي.

لقد مثلت طروحات (صدام الحضارات) لصموئيل هنتنغتون، و(نهاية التاريخ) لفرانسيس فوكو ياما تلاقياً فكرياً، أثر بشكل كبير على الفكر السياسي الامريكي، ولاسيما عند تيار المحافظين الجدد، حول الخطر الذي يمثله الاسلام بحسب زعمهم كعدو بديل للخطر الشيوعي، وجاءت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م لتقدم الدليل المادي الذي يحدد هوية العدو الجديد وهو (الإرهاب الإسلامي)[xxxviii]،أو الراديكالية الاسلامية، وأصبح أي حادث إرهابي يقع في الولايات المتحدة الأمريكية ، أو ضد مصالحها في

الخارج يعد عملاً من أعمال العرب والمسلمين بالنسبة لغالبية الجمهور الأمريكي[xxxix]، إذ نجح المحافظين الجدد في إدارة الرئيس بوش الأبن من تغيير الخطاب العام ومفرداته بشأن العالمين العربي والاسلامي، فتبنى الخطاب السياسي لإدارة الرئيس بوش الأبن منطقاً متشدداً صنعه عتاة الصهاينة الامريكيين المتصهينين و الإسرائيليين، يقوم على فكرة محددة مؤداها: إن مشكلة العداء بين الغرب والاسلام هي تكمن في؛ إن هذه المجتمعات تعاني من القهر والجوع والتخلف الأمر الذي جعلها مصدر لتفريخ الإرهاب والحقد والكراهية على المجتمعات المتقدمة ومنها الولايات المتحدة[xl].

بمعنى أخر، إن مشكلة التوتر في العلاقة بين الغرب والعالمين العربي والاسلامي تكمن في المجتمعات العربية والاسلامية ذاتها، لأنهم يكرهون قيم الحرية والعدالة التي هي قيم أمريكية، إن خطورة هذا الخطاب تكمن في أنه رسخ لدى العقل الجمعي الامريكي صورة سلبية عن هذه المنطقة، تعطي لصانع القرار الامريكي حرية التصرف دون الحاجة الى جهد كبير في إقناع الرأي العام.

لذا أخذت الإدارة الأمريكية في إطار حملتها في الحرب على الإرهاب، تروج لفكرة: إن الخطر الجديد الذي يهدد أمنها القومي هو الإسلام الأصولي، ولهذا يشير (كالفن) أحد قادة حلف شمال الأطلسي بالقول: "إننا قد ربحنا الحرب الباردة وها نحن اليوم بعد سبعين عاماً من الصراعات الضالة إلى المجابهة الكبيرة مع الإسلام"[xli].

وقد شرعت وسائل الإعلام الغربية في حملات التعبئة لتشويه صورة الإنسان العربي، المسلم، وأخذت تضع البرامج العملية لمواجهة الأصولية الإسلامية التي تعتبر العقبة أما النظام الدولي الجديد وتهدد مصالح الولايات المتحدة، حتى جاء وصفها على لسان وزير الخارجية الفرنسي الأسبق (الآن جوبيه) خلال زيارته لواشنطن بالقول: "إن جوهر الحركة الإسلامية إذا نظرنا إليها كظاهرة عالمية، إنها حركة متطرفة إرهابية معادية لأوروبا والغرب[xlii].

بعبارة أخرى، إن الصراع بين الغرب والإسلام: هو صراع أيديولوجيات وأفكار وأن الخطر لا يكمن عند الجماعات المتطرفة، أو كما يطلق عليها بـ (الأصولية الإسلامية)، وإنما الخطر يكمن في الدين الاسلامي نفسه، هذه الطروحات ساهمت بشكل أو بآخر في بناء حملة أمريكية تحريضية ضد الإسلام والمسلمين على امتداد العالم[(xliii)]، وهو ما أشار إليه (اليوت كوهين) عضو مجلس سياسات الدفاع في إدارة الرئيس بوش الابن، ومن المحافظين الجدد، في مقال له نشر في جريدة وول ستريت جورنال قال فيه: " إن عدو الولايات المتحدة ليس الإرهاب، وإنما الإسلام المحارب الذي لديه أيديولوجية "[xliv].

لقد ورث الرئيس باراك أوباما تركة ثقيلة من السياسات التي تم ترسيخها في العقل الامريكي على مدى أكثر من عقد من الزمن، والتي قادت الى عداء واضح للسياسة الامريكية في الخارج ، ولاسيما في منطقة الشرق الاوسط، لذا عمل الرئيس أوباما على تفكيك الإرث السيء لسياسة بوش الابن في التعامل مع العالمين العربي والاسلامي، وذلك من خلال خطابه الذي القاه أمام البرلمان التركي في نيسان /ابريل٢٠٠٩م إذ قال: "إن الأمريكيين لن ينظروا بعد الآن إلى المسلمين من منظور الإرهاب، إن علاقة أمريكا مع العالم الاسلامي لا يمكن ولن تكون قائمة على أساس المعارضة للإرهاب، نحن نسعى إلى مشاركة أوسع على أساس المصالح المشتركة والاحترام المتبادل "[xlv].

وفي حزيران /يونيو٢٠٠٩م،وخلال خطابه التاريخي الذي القاه في جامعة القاهرة ، قدم الرئيس أوباما رؤية مغايرة لاسباب التوتر بين بلاه والعالم الاسلامي، مبتعداً تماماً عن تلك الأفكار الفجة التي نجح المحافظون الجدد في ترويجها، إذ اعترف أولاً بأن التوتر له جذور تاريخية، منها الحرب الصليبية والاستعمار الذي حرم الكثير من المسلمين الحقوق والفرص، ومن ثم الحرب الباردة التي كثيراً ما عوملت في وقتها البلدان ذات الاغلبية المسلمة في إطار الحروب بالوكالة دون إعتبار لطموحاتها، وتأثير العولمة الذي جعل بعض المسلمين ينظرون للغرب باعتباره معادياً للتعاليم الإسلامية [xlvi]، كما أشار إلى أن الإسلام ليس جزء من المشكلة ، وإنما هو جزء مهم من صنع السلام، وهذه عبارة تناقض بوضوح أفكار المحافظين الجدد الذين كثيراً ما استخدموا مفاهيم وتعبيرات تضع السبب في الاسلام نفسه، وعندما تحدث عن المتطرفين الذين يستخدمون العنف، وصفهم بأنهم أقلية صغيرة، ولكن مؤثرة وحملها مسؤولية أحداث ١١ أيلول[xlvii].

لقد سعى الرئيس أوباما إلى إعادة صياغة النقاش، وتحويل مساره بعيداً عن الصراع والحرب نحو التعاون والمشاركة،عندما قال : " لقد أتيت إلى القاهرة للبحث عن بداية جديدة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي إستناداً إلى المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وهي بداية مبنية على أساس حقيقة أن أمريكا والإسلام لا يعارضان بعضهما البعض ولا داعي أبداً للتنافس بينهما، بل أن بينهما قواسم ومبادئ مشتركة يلتقيان عبرها؛ ألا وهي مبادئ العدالة والتقدم والتسامح وكرامة كل البشر" [xlviii]، هذه اللهجة الجديدة في خطاب الرئيس الأمريكي أوباما تؤدي إلى تهميش لغة المحافظين الجدد وتحجيمها في دوائر اليمين المحافظ، بعد أن كانت اللغة السائدة في الوسط السياسي.

خامساً. الموقف الامريكي من ثورات الربيع العربي– إنموذج الثورة السورية.

شهدت السياسة الامريكية تحولاً عن النهج المتبع تجاه منطقة الشرق الاوسط، ولا سيما بعد ثورات الربيع العربي، فبعد أن اعتادت على إتباع سياسة المحافظة على الوضع القائم ودعم النظم السياسية المستبدة في

المنطقة، ، أدركت إن الأوضاع بعد أحداث ١١أيلول تتطلب إحداث تحولات في سياستها تجاه المنطقة، وإن المرحلة تتطلب أكبر قدر من الديمقراطية لضمان مصالحها الحيوية، لذا نرى إن الإدارة الأمريكية إعتمدت استراتيجية معينة للتعامل مع الثورات العربية في المنطقة، ولعل أبرز ملامح هذه الاستراتيجية هي:

أولاً. إن ضمان المصالح الحيوية الامريكية في المنطقة فرض على الإدارة الامريكية التعامل مع التحولات الجديدة بحذر(كلٌ على انفراد)،وإنها لا تعارض صعود التيارات الاسلامية إلى السلطة، طالما إن ذلك لا يعرّض المصالح الأمريكية للخطر، إذ ليس في مصلحتها الوقوف بوجه هذه الثورات، لان ذلك قد يؤدي إلى ظهور نظم سياسية معادية لها، لاسيما في الدول التي حدثت فيها الثورات، كما أنها أدركت حجم التأثير الذي تحدثه هذه التيارات على الشارع العربي فلا يمكن عزلها عن الحياة السياسية.

ثانياً. العمل على تغيير الصورة النمطية السيئة للولايات المتحدة والمترسبة في العقل الجمعي لأبناء المنطقة العربية، وهي دعم النظم الدكتاتورية الحليفة لها، ومحاولة السعي لترسيخ دعائم الديمقراطية من خلال مباركتها لعملية التحول السياسي التي شهدتها المنطقة العربية.

ثالثاً. تقديم الدعم للدول التي حدثت فيها الثورات، سياسياً(حالة مصر)، وعسكرياً (حالة ليبيا)، وإعلامياً ومادياً (حالة سورية)، وان كانت قد تغاضت بنفس الوقت عن دعم حالات مماثلة في دول أخرى من المنطقة (حالة البحرين، واليمن الى حد ما).

مع انطلاق الشرار الأولى للثورات العربية كان الموقف الامريكي يدعو النظم العربية إلى ضرورة أجراء الإصلاحات تمهيداً لتحقيق تداول سلمي للسلطة، إلا أن تطور الاوضاع وتصاعدها في الدول التي شهدت ثورات وانتفاضات شعبية سلمية ،طرأ تحول على موقف الولايات المتحدة، إذ أعلن الرئيس الامريكي أوباما " إن مصالح أمريكا ليست معادية لآمال الشعوب " وهو ما يُمثل تحولاً حقيقياً في المواقف الامريكية، والاستعداد لتحمل بعض المخاطر من فقدان المزايا الأمنية على المدى القصير، لصالح تشجيعها وضمانها على المدى الطويل [xlix].

الثورة السورية أثارت جدلاً واسعاً في الاوساط السياسية الامريكية حول طبيعة الموقف الامريكي من الاحداث الجارية في سوريا، ولغرض فهم الموقف الأمريكي من الثورة السورية إنما يقتضي منّا الوقوف على ثلاثة اتجاهات أو تيارات رئيسة: الاول يؤيد التدخل العسكري على غرار ما حصل في ليبيا، بينما يرفض الثاني عملية التدخل، في حين يفضل الثالث التدخل غير المباشر عن طريق تزويد المعارضة بالسلاح

والتدريب والمعلومات الاستخبارية [i]، وبالإمكان استقراء الموقف الامريكي من خلال قراءة وتحليل هذه الآراء الثلاثة :

فأنصار التدخل يرون أن التدخل واجباً أخلاقياً وقانونياً لحماية المدنيين بحكم القوانين الدولية التي تمنع أن يقدم النظام الحاكم على إبادة جماعية لشعبه ، هذا الرأي أُسقط من الحسابات على أثر تصريح وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون: بان سورية ليست ليبيا، وأن أحداً يجب الا يعتقد ان ما جرى في ليبيا يمكن ان يجري مثله في سورية، وكذلك التصريحات المتكررة الصادرة عن امين عام حلف الناتو بأن الحلف لا خطط لدية للتدخل في سورية[ii]، كما أن الخسائر الجسيمة التي مُنيت بها الولايات المتّحدة أثناء غزوها أفغانستان والعراق، لها دوراً كبيراً في التأثير على القرار الأمريكي إزاء أي خطوة من شأنها أن تفسّر على أنها استعداد لتدخّل محتمل في سورية أو على أنها التزام بتدخل. إذ يعتقد الكثير من صنّاع القرار الأمريكي أن قرار التدخّل الأمريكي في أفغانستان والعراق كان قراراً خاطئاً تم بناءً على معلومات خاطئة، وأنّ الولايات المتّحدة دفعت ثمناً باهظاً بسبب هذا التدخل، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً، وأنّ كل تدخل عسكري هو قرار خاطئ بالضرورة، وتنسجم هذه النتيجة أيضاً مع توجهات أوباما الشخصيّة منذ مجيئه إلى البيت الأبيض وسياساته القاضية بعدم الدخول في مغامرات عسكرية خارج البلاد[iii].

أما أنصار الرأي الرافض للتدخل ، يرون أن التعامل مع الوضع في سوريا يجب أن يتم بحذر و ضرورة مراقبة تطور الاحداث مع ضمان عدم خروج الوضع عن السيطرة، والدفع بالعملية إلى أروقة المنظمة الدولية والاطراف الاقليمية الفاعلة ، والدخول معهم في دوامة تشكيل المعاضة السورية واشغالها في لقاءات ومؤتمرات لا نفع فيها، إذ لم تعترف الادارة الامريكية بها كممثل شرعي لسوريا، وقد أشار الرئيس أوباما إلى ذلك صراحة في المؤتمر الذي عقده بعد فوزه بولاية ثانية في كانون الثاني ٢٠١٢ بالقول: " ننظر أليهم كممثلين شرعيين لطموحات الشعب السوري. نحن لسنا مستعدين للاعتراف بهم بعد كحكومة في المنفى ولكن نعتقد أنهم مجموعة ممثلة على نطاق واسع. احد المسائل التي سنستمر في التركيز عليها هي التأكد من ان المعارضة ملتزمة بسورية ديمقراطية ، سورية تعددية ، سورية المعتدلة " [iiii]،ومع مرور الوقت تبين انه ليس لدى الادارة الامريكية اية نية او رغبة بعمل شيء ما يصب في صالح تعجيل انتصار الثورة السورية واسقاط النظام.

بينما أنصار الرأي الثالث القائل: بتقديم الدعم العسكري الى المعارضة لإسقاط النظام السوري، فبعد الحرج الدولي الذي وقعت به الإدارة الامريكية نتيجة استخدام السلاح الكيمياوي من قبل النظام السوري ضد المواطنين السوريين ، بدأت تتحدث عن امكانية تقديم الدعم العسكري بالأسلحة إلى المقاتلين ، إلا أن الرئيس أوباما تراجع عن هذه الخطوة في تموز ٢٠١٢م، بعد أن رفض توصيات من مختلف أركان الإدارة لتسليح

المعارضة السورية بحجة الخشية من وقوع هذه الاسلحة بأيدي الجماعات المتطرفة، الأمر الذي يشكل خطر على إسرائيل والمصالح الامريكية في المستقبل، وأوضح أوباما ذلك في المؤتمر الذي عقده بعد فوزه بولاية ثانية قائلاً:

"لقد رأينا عناصر متطرفة دست نفسها داخل المعارضة وسنكون على اهبة الاستعداد حولها وخاصة عندما نبدأ الحديث عن تسليح المعارضة والا نضع الأسلحة بطريقة غير مباشرة في أيدي أناس قد يسببون أذى للامريكيين ، أو للإسرائيليين ، او غير ذلك من الانخراط في أعمال تضر بأمننا القومي"[liv].

بل إنّه وفي كثير من الأحيان قامت واشنطن وتل أبيب بالكشف عن كثير من شحنات الأسلحة القادمة إلى الثوّار، وإيقافها أو مصادرتها كما حصل في لبنان، ناهيك عن قيام واشنطن بالضغط الكبير خلال مرحلة طويلة من مراحل الثورة السورية على كل من قطر والسعودية لإيقاف أي نوع من أنواع التسليح للثوّار، بل طرحت سيناريوهات في بعض الأحيان حول إمكانية استخدام طائرات أمريكية من دون طيار لاستهداف المقاتلين من الثوّار، أو حتى دعم بعض الجماعات للدخول في قتال ضد جماعات أخرى[lv]، وحتى المساعدات الانسانية فقد كانت هزيلة للغاية؛ إذ بلغ مجموع كل المساعدات الأمريكية بمختلف أنواعها نحو ٤٠٠ مليون دولار، أي أقل حتى من نصف ما تلقاه نظام الأسد من النظام الإيراني في شهر واحد فقط هو شهر يناير من عام ٢٠١٣م.

من ذلك نفهم أن الإدارة الامريكية ومن خلال تعملها مع الاحداث على الساحة السورية، لا تريد أن تتخذ موقف منفرداً، بل تحاول إيجاد صيغة توافقية مع روسيا على موقف موحد تجاه الازمة السورية، اتضح ذلك في الاجتماع الذي عُقد بين وزير الخارجيّة الأمريكي جون كيري أثناء زيارته العاصمة الروسيّة موسكو، وبين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بحضور وزير الخارجية سيرجي لافروف. وقد خرج كيري من هذا اللقاء بموقف قريب من الموقف الروسي وحرص على أن يظهر ذلك بشكل واضح في تصريحاته، ومنها "إننا نشاطر الروسي وجهة النظر تجاه سورية، وكلانا يريد أن تستقر الأمور في سورية وأن تكون خالية من الراديكاليّة ومن المشاكل التي من شأنها أن تؤثّر على المنطقة برمّتها، و"كلانا وقّع اتفاق جينيف حول سورية"[lvi]، وهذا يعني أنّه توجد أرضيّة مشتركة. بين الولايات المتحدة وروسيا تجاه الازمة السورية وبما يخدم مصالحهما على المدى البعيد.

كما أن الإدارة الامريكية ترغب باستمرار الازمة وحالة الاحتراب والاقتتال والتدمير لأطول فترة ممكنة؛ لأن ذلك يصب في مصلحتها ومصلحة اسرائيل ، من خلال إضعاف الجيش النظامي السوري وتدمير قدراته على القتال، لكي يتم القضاء على كل اسباب القوة في سورية وتخرج من الحسابات الاقليمية تماما كما خرج

العراق، فضلاً عن استنزاف قوى المقاومة المتواجدة في سوريا، ولاسيما بعد ادخال حزب الله للقتال الى جانب النظام السوري ، بهدف إضعافها هي الاخرى، وعدم قدرتها على القتال لضمان عدم تكرار حرب ٢٠٠٦م، مع اسرائيل.

إلا أن التغير الذي حدث على أرض الواقع من خلال سيطرة العناصر المسلحة لما يسمى بتنظيم الدولة الاسلامية فرض على إدارة الرئيس أوباما إجراء تحولات استراتيجية في سياسته تجاه الازمة في سوريا بعد أن سيطر التنظيم على أراضي واسعة في سوريا والعراق، وخلال مقابلة للرئيس أوباما مع قناة (CBS) الأمريكية قال: " أعتقد أن فكرة تشكيل قوات سورية معتدلة تهزم الاسد هي غير صحيحة، لقد أضعنا الكثير من الوقت في العمل مع المعارضة السورية المعتدلة، فلا النظام السوري سقط ولا المعارضة تقدمت "[lvii].

وفي كلمة الرئيس باراك أوباما التي القاها يوم الاربعاء ٢٠١٤/٩/١١ أمام مجلس الامن قال:" إن علينا أن نبذل جهدنا لتجفيف منابع الدعم لهذا التنظيم ووقف تدفق المقاتلين الى صفوفه، فالخطر لاينحصر في سوريا والعرق بل يهدد العالم بأسره"[lviii]، وقد دعى الرئيس أوباما خلال خطابه الى اعلان الحرب على التنظيم من خلال بناء تحالف دولي لمكافحة الارهاب وحدد بذلك ملامح استراتيجيته للقضاء على التنظيم .

سادساً. السياسة الامريكية والتحدي إيراني.

على الرغم من قيام إيران بتقديم الدعم للولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول وبوسائل مختلفة، رغبة منها لتجنب الوقوف بالجانب الخاطئ من الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد الارهاب العالمي، إلا أن إدارة الرئيس بوش الأبن وفريقه من المحافظين الجدد رفضوا التعامل معها بما هو أكثر من التعاون التكتيكي، لكونها دولة مارقة وإحدى دول محور الشر الذي حدده الرئيس بوش الابن، فضلاً عن نظامها الذي فقد شرعيته أخلاقياً.

مع تزايد نفوذ إيران في العراق ولبنان وسوريا وفلسطين واليمن، وتوجهات سياستها الخارجية المعادية للولايات المتحدة وإسرائيل، وسعيها الحثيث للحصول على التكنولوجيا النووية، باتت إيران تمثل التحدي الأكبر للولايات المتحدة وشركائها في منطقة الشرق الاوسط، وهذا ما أشارت إليه وزيرة الخارجية الامريكية (كوندا ليزا رايس) في مقالها آنف الذكر ، ترى رايس أن هناك تحديات تواجه السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، ومن بين هذه التحديات، التهديد الايراني لأمن واستقرار المنطقة من خلال قوات الحرس الثوري وقوات القدس الايرانية المتواجدة في العراق بحيث تهدد القوات الامريكية في العراق وإسرائيل، فضلاً عن السعي الايراني لامتلاك تكنولوجيا نووية يمثل تهديداً للسلم والامن الدوليين [lix].

وخلافاً لإدارة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، التي كانت ترفض الحوار مع إيران، وتعلي من سياسة العصا الغليظة في التعامل معها، سواء في تهديداتها المستمرة باستخدام القوة العسكرية، أو في تشديد سياسة العقوبات الاقتصادية، بهدف التخلي عن برنامجها النووي بالكامل، أوضح الرئيس باراك أوباما خلال خطابه الذي القاه في القاهرة قال صراحة: " إن أية دولة بما فى ذلك إيران من حقها الحصول على القوة النووية للاستخدام السلمي، ما دامت التزمت بمسئولياتها وفق معاهدة منع الانتشار النووي" lx.

لقد أثبتت السنوات الثماني الماضية من عمر إدارة الرئيس السابق، جورج بوش، أن سياسة المواجهة مع إيران لم تكن مجدية، بل كانت سياسة فاشلة أدت إلى تعنت إيران في ملفها النووي، واستمرار دعمها لحزب الله وحركة حماس، وبالتالي فإن ذلك جعل الرئيس أوباما يؤكد على ضرورة تغيير هذه الأوضاع بشكل يبعده عن سياسة بوش الفاشلة في المنطقة. إذ أن إيران دولة إقليمية فاعلة ومصدر تهديد لأمن واستقرار

المنطقة من خلال توغلها في كل من العراق ولبنان، وعلاقاتها المتميزة مع سوريا وحماس، كما أن أن عملية السلام في الشرق الأوسط، تزيد من أهمية الحوار مع إيران، فالولايات المتحدة أصبحت على قناعة بأن الموقف الإيراني من عملية السلام، والدعم الذي تقدمه لبعض الفصائل والجماعات المسلحة في المنطقة ، كانا من الأسباب الرئيسية لتعثر عملية السلام طيلة السنوات الماضية، وعلى هذا فإن التفاهم مع إيران حول هذه القضية من شأنه مساعدة الإدارة الأمريكية في جهودها لإحلال السلام، وهو ما عبره عنه (ريتشارد ميرفي) المساعد السابق لوزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا، في التاسع من شهر يناير ٢٠٠٩، في مقال بصحيفة "واشنطن بوست" بقوله : "إن إيران أصبحت في موقف تستطيع معه تفعيل عناصر تعارض معاهدة إسرائيلية – فلسطينية، أو تسوية سلمية سورية – إسرائيلية، ورفع درجة حرارة الموقف بين إسرائيل وجيرانها، وهي في المقابل في موقف يسمح بالمساعدة على تهدئة التوترات، وفتح الطريق لإيجاد الحلول، ولهذا فإن الحوار معها أصبح مطلباً ملحا "[lxi] .

لذلك فإن التعامل معها بدبلوماسية وبلغة المصالح هي استراتيجية الرئيس الأمريكي الجديد في الولايات المتحدة. والرئيس أوباما ومن حوله من مستشارين يدركون أن إيران دولة ليست منغلقة على نفسها، ورغم سيطرة رجال الدين عليها، إلا إنها تتحرك وفقاً لمصالحها، وبالتالي يمكن الانفتاح عليها طالما رأت في هذا الانفتاح مصلحة لها [lxii].

و في المؤتمر الصحافي الاول للرئيس أوباما بعد فوزه بولاية ثانية، اجاب بوضوح حول توجهاته المقبلة نحو ايران، بالقول: " ارغب بصدق التوصل الى حل ديبلوماسي للازمة، ينبغي ان يتوفر لهم (الايرانيون) وسيلة تتيح لهم بموجبها الاستمتاع بميزات الطاقة النووية السلمية، وفي نفس الوقت الامتثال للالتزامات الدولية وتوفير ضمانات واضحة للمجتمع الدولي بانهم لا يعتزمون المضي لاقتناء سلاح نووي، وعليه، نعم، سأسعى الى دفع المسار (الديبلوماسي) في الاشهر المقبلة بغية التيقن من امكانية اجراء حوار ليس بين ايران وبين المجتمع الدولي فحسب بل والولايات المتحدة، للبحث في سبل حل تلك المسائل. ليس بوسعي تقديم وعد بأن ايران ستدخل الجولة،

ويتعين عليها ذلك، لكنه الخيار المفضل ومرحب به بشكل اكبر الاصول والمتطلبات الديبلوماسية لن تحد حركتنا. ان كانت ايران جادة في التوصل لحل المسألة، سيكون بوسعهم تحقيق ذلك" [lxiii].

هذا التوجه الجديد لإدارة الرئيس أوباما تجاه إيران، ولَّد مخاوف لدى دول المنطقة ولاسيما إسرائيل، إذ إن هذه المباحثات الامريكية الايرانية المباشرة ، تركز على جعل إيران طرفاً في نظام إقليمي جديد وإقناعها بالتعامل مع الدول المجاورة بشكل مسؤول، وهذا سيعزز من نفوذ إيران في المنطقة، وقد تلجأ إليها واشنطن لمساعدتها على إدارة بعض الأزمات في المنطقة، أو تسويتها، لاسيما في أفغانستان الذي يشكل التحدي الأكبر لإدارة أوباما، جراء تنامي نفوذ "طالبان" في الآونة الأخيرة، وازدياد عملياتها ضد قوات التحالف، مما يزيد من صعوبة الوضع في أفغانستان، حيث تدرك واشنطن أن إيران لديها القدرة على المساعدة على ضبط الأوضاع هناك وتهدئتها. كما صدرت العديد من الإشارات المهمة مؤخراً من جانب الولايات المتحدة و"الناتو" ودول غربية عديدة، تعزّز الاعتقاد أن إيران ستكون فاعلاً مهماً في أي ترتيبات مقبلة متعلّقة في أفغانستان، إذ أعلن روبرت وود، المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، "أنه ينبغي أن يكون ثمّة توجّه إقليمي نحو أفغانستان وهذا يشمل إيران". وكان الجنرال ديفيد بيتريوس، قائد العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق، أول من اقترح أن لإيران والولايات المتحدة" مصالح مشتركة في أفغانستان.

إن إدراك دول المنطقة وخاصة العربية منها عجز السياسة الامريكية من كبح جماح إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية، وزيادة نفوذها في المنطقة، فضلاً عن احتمالية إعطائها أدوار أخرى مقابل تخليها عن مشروعها النووي، شجع الدول العربية وخاصة (مصر والسعودية)، على التحرك نحو إقامة برامج نووية، بهدف الحصول على قوة ردع فاعلة ضد إيران، لأنها تدرك أنها الطرف الوحيد الخاسر في هذه العملية، الأمر الذي سيزيد من تعقد المسألة في إطار الدعوة إلى نزع أسلحة الدمار الشامل من المنطقة، وهناك احتمالية حدوث سباق تسلح بين الاطراف الفاعلة في المنطقة، وبذلك ستكون الولايات المتحدة عاجزة على ضبط التسلح، بل العكس تماماً ستسهم في الانتشار النووي نتيجة موقفها غير الحازم تجاه ايران.

سابعاً. السياسة الامريكية والصراع العربي الإسرائيلي.

ومع تسلم إدارة الرئيس بوش الابن السلطة، في الولايات المتحدة الأمريكية، رأت ضرورة إيقاف العنف، الحاصل بين الطرفين في قضية الصراع العربي – الإسرائيلي، وقد عبرت عن موقفها،عن طريق الناطق باسم

الخارجية الأمريكية، وأيده المتحدث باسم البيت الأبيض بقوله: "لا خطط لدينا لمبادرة جديدة، وأن الخطة الوحيدة لأمريكا، تقوم على توصيات، تقرير ميتشيل الذي استلهمته خطة تنيت"[lxiv].

بمعنى، إنَّ إدارة الرئيس بوش الابن، لم تكن تملك رؤية استراتيجية لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي فحسب، بل قررت النأي بنفسها عن المحاولات، التي ترمي إلى تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، وتحديداً الشق الخاص بالقضية الفلسطينية.

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م تغيرت التوجهات السياسية الأمريكية، تجاه قضية الصراع العربي الإسرائيلي، وبدأت تأييدها الواضح والصريح لإسرائيل، وإطلاق العنان لرئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، وقواته لارتكاب أبشع الجرائم، بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، الأمر الذي دفع الكثير من الساسة والدبلوماسيين الأمريكان، بتوجيه الانتقاد للسياسة الخارجية الأمريكية (إدارة بوش الابن)، وذلك لدعمها التجاوزات الإسرائيلية، والتي أفقدت برأيهم الولايات المتحدة مصداقيتها، وهيبتها، وأصدقاءها.

إلا أن التغيّر في الموقف الامريكي بدأ في منتصف العام ٢٠٠٢م، ففي أوج الانتقادات التي كانت تتعرض لها(اسرائيل) بسبب الاعمال الوحشية التي تقوم بها ضد الفلسطينيين العزل، طرح الرئيس بوش الابن خلال خطابه في حزيران ٢٠٠٢م حلاً للصراع الفلسطيني الإسرائيلي قائماً على اقامة دولتين وكانت هذه أول اشارة لرئيس أمريكي عن الدولة الفلسطينية[lxv] ، ومن ثم اعلن في نيسان ٢٠٠٣م عن مشروع خارطة الطريق، ويقوم على مبدأ الدولتين، أي إقامة دولة فلسطينية جنباً إلى جنب دولة إسرائيل، وتهدف الإدارة الأمريكية إلى تحقيق تقدم ملموس في عملية تسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، بما يؤدي في نهاية المطاف، إلى وقف العنف بين الجانبين، الفلسطيني والإسرائيلي، بشكل نهائي، بما يمهد لبدء مفاوضات الوضع النهائي بين الجانبين، والوصول لاتفاق بشأن قيام دولة فلسطينية، وفق بنود خارطة الطريق، مع تسريع عملية إعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، على النسق الديمقراطي قبل الدخول في مفاوضات الوضع النهائي، على أن يتزامن ذلك مع التقدم على المسار السوري واللبناني[lxvi]،

وفي السياق ذاته، اشارة وزيرة الخارجي الامريكية (كوندا ليزا رايس)، إلى أن السياسة الامريكية في منطقة الشرق الاوسط تواجه تحدي كبير والذي يكمن في القدرة على حل الصراعات الممتدة في المنطقة ولاسيما، الصراع العربي – الاسرائيلي، وقد تم التعويل على نشر الديمقراطية في المنطقة كمرتكز أساسي في السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي، لأنه بدون الرؤية الامريكية لن تستطيع اسرائيل تحقيق الأمن ، ولن تستطيع الحكومة الفلسطينية توفير الحياة الكريمة لمواطنيها، أو القيام بالتزامات السيادة المفروضة عليها، وترى إن حل الصراع يكمن في قيام دولتين يعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن، وأن

قيام الدولتين هي إحدى نتائج الديمقراطية، بمعنى، إن (رايس) ربطت بين نشر نموذج القيم الامريكية في المنطقة وأنهاء مشكلة الصراع العربي الاسرائيلي.

لقد شكل خطاب الرئيس أوباما في القاهرة مطلع ٢٠٠٩م، صدمة كبير للكتاب والسياسيين من تيارات اليمين في الولايات المتحدة وإسرائيل على حدٍ سواء، عندما تحدث عن معاناة الفلسطينيين وأقرَّ بحقهم في إقامة دولة مستقلة وديمقراطية في حدود عام ١٩٦٧م، وتعهد شخصياً بالسعي الجاد لتحقيق هذا الأمل قائلاً: " يجب على الإسرائيليين الإقرار بأن حق فلسطين في البقاء هو حق لا يمكن إنكاره، مثلما لا يمكن إنكار حق إسرائيل في البقاء" [lxvii]، ولأول مرة منذ أكثر من عقدين كاملين، نسمع رئيس أمريكي يتحدث بمنطق عدم شرعية استمرار المستوطنات الإسرائيلية على الاراضي الفلسطينية المحتلة، فمنذ عهد الرئيس رونالد ريغان(١٩٨١-١٩٨٨) كانت المستوطنات تعتبر مجرد عقبة في طريق السلام وليس عملاً غير قانوني لا مشروعية له أصلاً، كما أنه طرح مفاهيم كان لها وقع كبير ولم يسبق أن ذكرها رئيس أمريكي قبله، فقد ذكر عبارة فلسطين ولم يذكر الفلسطينيين وهذه لها مدلول كبير يقر بوجود دولة، وعندما جاء ذكر حماس تحدث عن المقاومة ولم يذكر الارهاب [lxviii].

إن إدارة الرئيس أوباما لها قناعات؛ بأن مشاكل الشرق الاوسط ترتبط بعقدة الصراع العربي- الاسرائيلي ، وإن حل هذه العقدة سيسهم في حلحلة جميع المسائل الأخرى، وإن تحقيق هذه المهمة جدير بمواجهة المخاطر التي سوف تعترض المهمة، لذا نراه يقول:

" إن حلاً للصراع العربي- الإسرائيلي بوساطة أمريكية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة تماماً وقابلة للحياة عاصمتها القدس الشرقية سيسهل مهمة أمريكا في حوارها مع إيران " [lxix].

إلا أن جهود الرئيس أوباما وإدارته اصطدمت برفض إسرائيل المطلق للبحث في مسألة المستوطنات، وتصور الرئيس للحل النهائي للصراع، الامر الذي دفع (جورج ميتشيل) موفد الرئيس أوباما الشخصي للشرق الاوسط ، استقالته من هذه المهمة بسبب تعنت وغطرسة الاسرائيليين.

هذه الرؤية التي حمله الرئيس أوباما وتعهد بتحقيقها مخاطباً المعتدلين السياسيين في الولايات المتحدة ومحبي وأنصار السلام في إسرائيل، سرعان ما تلاشت مع أول لقاء له مع رئيس الوزراء الاسرائيلي(بنيامين نتنياهو) في البيت الابيض بعد يومين من الخطاب، أظهرت ضعف تصور الرئيس الامريكي وهشاشة موقفه من القضية، عندما بدأ الحديث عن دعم اللوبي الإسرائيلي لترشيح أوباما لولاية رئاسية ثانية، وأوباما يعلم حجم التأثير الذي يمارسه اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة، وحجم التمويل الذي يقدمه اللوبي لحماته الانتخابية، لذلك لم يجد أوباما سوى الاستمرار في طرح مسألة ضرورة أن يقدم الإسرائيليون والفلسطينيون

على تحقيق السلام، مع التأكيد على عدم إمكانية فرضه من جانب أي طرف خارجي بما في ذلك الولايات المتحدة الامريكية [lxx].

وبالفعل لم تصمد دعوة وتصور الرئيس أوباما لحدود الدولة الفلسطينية أكثر من بضعة أيام حيث تراجع عنها في كلمته التي القاها أمام اللجنة الأمريكية للشؤون العامة لإسرائيل(أيباك)، عندما قال: " إن دعوته لإقامة الدولة الفلسطينية على أساس حدود عام ١٩٦٧ تأخذ في الاعتبار ما أسماه(الواقع السكاني الجديد)، أي الاستيطان الجديد، وعارض بشدة السعي للحصول على اعتراف الأمم المتحدة بدولة فلسطينية من جانب واحد، كما أدان إتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس [lxxi].

وبالتالي يمكن القول ، إن تصورات الرئيس أوباما عن أحلال السلام في الشرق الاوسط عن طريق قيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، لم تكن سوى رؤى وتصورات تكونت في مخيلته، ليس لها على أرض الواقع رصيد، وهي في النهاية عبارة عن أقوال لم ترقى إلى مرتبة الأفعال لكي تتحقق.

الخاتمة

يتضح من كل ما سبق ذكره أن الإدارة الامريكية أياً كان الذي يترأسها جمهورياً أم ديمقراطياً، تعمل وفقاً لتحقيق هدف رئيس وهو المصلحة العليا للولايات المتحدة الامريكية، وإن تطلب ذلك الهدف اعتماد أساليب وأدوات مختلفة لتحقيقه، لذا فإنه وفقاً للمقاربة بين الإدارة الامريكية في عهد الرئيس بوش الابن ذو النهج الايديولوجي المتشدد، والرئيس باراك أوباما ذو النهج الواقعي ، فإن السياسة الخارجية الامريكية قد طرأ عليها تغيير في العقيدة والمفاهيم والتوجهات والأدوات والسياسات المتبعه في الإدارة وأسلوب التعامل مع القضايا الهامة في منطقة الشرق الاوسط،

بمعنى آخر، إن التغير الذي حصل قد لامس مفاصل عديدة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية وبما يخدم الأهداف والمصالح الامريكية في هذه المنطقة من العالم ، إلا أننا سوف لن نشهد تحولاً شديداً في كل جوانبها، لأن طبيعة العملية السياسية في الولايات المتحدة تجعل التغيير تدريجي وبطيء، كما أن هناك جوانب في السياسة الخارجية الامريكية لن يطولها التغيير، إذ يستحيل أن يحدث تغيير في فكرة الطابع الامبراطوري وديمومة الهيمنة العالمية للولايات المتحدة الامريكية، هذا بالإضافة إلى مواطن أخرى كالدعم الامريكي لإسرائيل والحفاظ على أمنها وعملية توفير مصادر الطاقة وما إلى ذلك .

إن التعهدات التي قطعها الرئيس أوباما في خطاباته المتكرر، ما هي إلا كلام يرسم نظرياً ملامح تغيير في توجهات السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، لكنها مجرد ملامح تحتاج إلى خطوات عملية كي تتحول إلى فعل واقعي، وبما يخدم مصالح دول المنطقة جميعا.

الهوامش

[i]() نقلاً عن: عبدالخالق شامل محمد، التحولات الجديدة في الفكر الاستراتيجي الامريكي بعد الحرب الباردة واثرها على النظام العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٢،ص١٦٦.

[ii]() حسين عبد الحسن، السياسة الامريكية وتحالفات الشرق الأوسط، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد (٢) ، اكتوبر ٢٠٠١،ص٦٤.

(iii) انظر: سمير مرقص: الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة، الدين، القوة، من الحرب الاهلية الى ما بعد ١١سبتمبر،الشروق الدولية،ط١،القاهرة،٢٠٠٣، ص١١٥.

(iv) نقلاً عن: براديلي آ.تايلر، السلام الأمريكي والشرق الأوسط ، ترجمة: عماد فوزي الشعبي، الدار العربية للعلوم،ط١،بيروت،٢٠٠٤، ص٣٤.

[v]() جوزيف ناي وأخرون، مستقبل القوة الامريكية، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية ، ابو ظبي، ط٢٠١٢،١، ص٥٠.

(*) يذكر أن التوجيهات التي جاءت بها وثيقة الأمن القومي الأمريكي ٢٠٠٢م، هي وليدة تفكير استراتيجي أمريكي وطروحات فكرية ولدت بعد انتهاء الحرب الباردة وكانت تحتاج إلى فرصة للتطبيق وهو ما تم لها بعد أحداث ١١أيلول، وهي عبارة عن نسخة منقحة لدليل التخطيط الدفاعي لعام ١٩٩٢م ، الذي أعده (بول لوفتيز) نائب وزير الدفاع في ادارة بوش الابن ، للمزيد من التفاصيل:
كلايدبرستوفتز: الدولة المارقة الدافع الأحادي في السياسية الخارجية الأمريكية، ترجمة: فاضل جتكر، الحوار الثقافي، ط١، بيروت، ٢٠٠٣م، ص ص٣٥-٣٧.

(vi) نقلاً عن: بيتر سكاون: أمريكا، الكتاب الأسود، ترجمة: إيناس أبو حطب، الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠٠٣م، ص١٣٨.

(vii) فواز جرجس، أوباما والشرق الاوسط مقاربة بين الخطاب والسياسات، دراسات استراتيجية ، مركز الامارات، أبوظبي، ط٢٠٠١،١، ص١٠.

(*) من الجدير بالذكر أن ثلثي المواطنين في الولايات المتحدة الأمريكية بمن فيهم نحو ثلث الجمهوريين يعتقدون أن حرب العراق غير جديرة بالتكاليف التي أنفقت في سبيلها، فقد ورد أن التكاليف بلغت مطلع العام ٢٠٠٦م نحو (٤٠٠) مليار دولار تقريباً وأن حجم الخسائر البشرية يزيد عن (٣٠٠٠) قتيل وأكثر من (٢٠.٠٠٠) معاق (وفقاً للإحصائيات الأمريكية)، للمزيد من التفاصيل انظر:

Richard Morin and Dan Dalz, «Confidence in Gap is at New Low in Poll», Washington Post (May 17, 2006), A I.A 4.

[viii]() معتز سلامة، الامن القومي الامريكي التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الابن الثانية، دراسات استراتيجية، السنة السادسة عشر، العدد (١٢٦)، نيسان/أبريل ،ص٢٢.

(ix) للمزيد من التفاصيل حول وثيقة الأمن القومي الامريكي الصادرة في سبتمبر ٢٠٠٦م، انظر:

The National Security Strategy of United State of America, March 2006. See link : http://www.whitehouse.gov/ nsc/nss/2006. Pdf.

[x]()من الواضح أن جانب كبير من التحولات التي طرأت على استراتيجية الامن القومي في ولاية بوش الثانية كانت مأخوذة من استراتيجية الدولية التقدمية خاصة فيما يتعلق بتقوية التحالفات الاستراتيجية الخارجية، اللجوء الى الشرعية الدولية، التركيز على الارهاب النووي وأمن الطاقة، للمزيد من التفاصيل أنظر: المصدر السابق، ص٥ وما بعدها.

[xi]() فواز جرجس ، أوباما والشرق الاوسط، مصدر سابق ذكره، ص٢٥.

[xii]() تراجع المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩)، مؤسسة الاهرام، ط١، القاهرة،٢٠١٠.ص٤٨.

[xiii]() جوزيف ناي وأخرون ، مستقبل القوة الامريكية، مصدر سابق ذكره، ص٤٥.

(xiv) سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، نهضة مصر، القاهرة، ط١، ٢٠٠٥، ص ص٥٧-٥٨.

(xv) جيمس نويز، الحرب الأمريكية على الإرهاب وأثرها على العلاقات الأمريكية– العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط١، أبو ظبي، ٢٠٠٥، ص٢٥.

(xvi) Speech to the Neo- Conservative former U.S. President George W. Bush in September 2002.

http://www.newamericancentury.org/Bushletter.htm

(xvii) فواز جرجس، أوباما والشرق الاوسط / مصدر سبق ذكره، ص١٤.

(xviii) التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة بوش، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص٩٥.

(19) National Strategy For Victory in Iraq, National Security Council , November 2005 p.p,1-2.

.www.whitehouse.gov/ infocus/Iraq/Iraq- national- strategy – 20051130.pdf .

(xx) تيري ل. ديبل، استراتيجية الشؤون الخارجية- منطق الحكم الامريكي، ترجمة :وليد شحادة، دار الكتاب العربي،ط١،بيروت،٢٠٠٩، ص٦٤٤.

(xxi) معتز سلامة، الامن القومي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص٢٠.

(xxii) التقرير الاستراتيجي (٢٠٠٨ – ٢٠٠٩) مصدر سبق ذكره، ص٤٥.

(xxiii) نفس المصدر نفس الصفحة.

(xxiv) سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.

(xxv) معتز سلامة، الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات استراتيجية، العدد (١٥٣)، السنة الخامسة عشر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص١٦.

(xxvi) نفس المصدر .نفس الصفحة.

(xxvii) عبد الله تركماني، ورقة مقدمة إلى مؤتمر حقوق الإنسان في البلدان العربية بعد احتلال العراق، المعهد العربي لحقوق الإنسان، تموز/يوليو ٢٠٠٣، ص١٠ وما بعدها.

(xxviii) إسماعيل سراج الدين، مرصد الإصلاح العربي، الإشكاليات والمؤثرات، دار هلا للنشر والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ص٦٥-٦٦.

(xxix) معتز سلامة ، الامن القومي الامريكي، مصدر سبق ذكره، ص١٨.

(xxx) انظر: شاهر إسماعيل الشاهر: أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول، الهيئة العامة للكتاب،دمشق،٢٠٠٩، ص٧٢.

(xxxi) Hall Gardner, American Global Strategy and The War on Terrorism, (London: Ashgate publishing, 2005), p.21.

(xxxii) التقرير الاستراتيجي(٢٠٠٨-٢٠٠٩)، مصدر سبق ذكره، ص٤٦.

(xxxiii) معتز سلامة: الأمن القومي الأمريكي والتحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، مصدر سابق ذكره ، ص١٩.

(xxxiv) تيري ل. ديبل: استراتيجية الشؤون الخارجية، منطق الحكم الامريكي، ص٦٣٥.

(xxxv) للإستفاضة أنظر: هاري كلنتون، إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الامريكيتين، في :جوزيف ناي وأخرون، مستقبل القوة الامريكية ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦ وما بعدها.

(xxxvi) فواز جرجس، أوبا ما والشرق الاوسط، مصدر سابق ذكره، ص٢٣.

(xxxvii) نفس المصدر، ص٢٣.

(xxxviii) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد ، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٤٧)، الأهرام، القاهرة، كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٢، ص١٧-٥٠.كذلك: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين المحافظية الجديدة والواقعية، الدار العربية للعلوم ، مكتبة مدبولي، ط١، لقاهرة، ٢٠٠٨، ص٤٠.

(xxxix) سعد حقي توفيق، علاقات الغرب الدولية في مطلع القرن الحادي والعشرين، دار وائل، ط١، عمان، ٢٠٠٣، ص٣٧٧ – ٣٧٨.

(xl) منار الشوربجي، أوباما والعالم الاسلامي- قراءة في تحولات الخطاب الامريكي ودلالاته، السياسة الدولية، العدد(١٩٣)، مركز الاهرام، القاهرة، ابريل ٢٠١٣،ص٣٤.

(xli) عبد القادر محمد فهمي، مكانة الإسلام والمسلمين في الإدراك السياسي الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، مجلة العلوم السياسية، العدد (١٩)، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص٤٤-٥٠.
(xlii) نقلاً عن زينب عبد العزيز، موقف الغرب من الإسلام، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع بيروت، ١٩٩٣، ص٧٤.
(xliii) عبد القادر محمد فهمي: رؤية الغرب للإسلام بين احتمالات المجابهة وإمكانية التعايش والحوار، دراسات دولية، العدد (٣٠)، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ٢٠٠٦م، ص٧.
(xliv) حسن الحاج علي أحمد: تغير الثقافة باستخدام السياسة، الولايات المتحدة وتجربة العراق، في :محمد الهزاط(محرر) ، احتلال العراق، الأهداف، النتائج المستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (٣٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م، ص٧٩.
(xlv) فواز جرجس ، أوباما والشرق الاوسط، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٨ – ٢٩.
(xlvi) منار الشوربجي، أوباما والعالم الاسلامي- قراءة فيتحولات الخطاب الامريكي ودلالاته، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
(xlvii) نفس المصدر، نفس الصفحة.
(xlviii) فواز جرجس، أوباما والشرق الاوسط ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٩.
(xlix) نيكولاس جيفسديف– راي تاكيه، الويلسونية الجديدة: تحولات السياسة الامريكية في الشرق الاوسط بعد الثورات، أنظر الرابط:. www.siyassa.org/ New Content/5/25/2213aspx
(l) ريام مقبل، نهاية الممانعة: أبعاد التحول في الموقف الروسي من الصراع في سوريا، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية،٢٥شباط٢٠١٣.أنظر الرابط:www.rcssmideast.org/htm/
(٥١) بسام العمادي، الموقف الامريكي من الثورة السورية، أنظر الرابط :

www.facebook.com/Syrian.Revolution/posts/10152864782505727

(li) علي حسين باكير ، حقيقة الموقف الامريكي في سوريا، ٣ تموز ٢٠١٣، أنظر الرابط:
www.ikhwansyria.com/Portals/Content/?info
(lii) للاستفاضة حول موقف الإدارة الامريكية من الثورة السورية أنظر: ريام مقبل ،اللاحسم: أبعاد التغيير في سياسة واشنطن تجاه الصراع في سوريا، المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية، أنظر الرابط:
http//www.rcssmideast. org
(liv) نفس المصدر .
(lv)علي حسين باكير ، حقيقة الموقف الامريكي في سوريا، مصدر سبق ذكره.
(lvi) نفس المصدر.
(lvii) أنظر التحولات الاستراتيجية في سياسة الرئيس أوباما ، متاح على الرابط: الاربعاء ٢٠١٤/١٠/٢٩
www.non.14.net
(٥٨) نفس المصدر.
(lix) عمرو عبد العاطي، إعادة التفكير في المصلحة القومية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد(١٧٤)، مؤسسة الاهرام، إكتوبر٢٠٠٨، ص٢٣٠.
(57) President Obama Addresses Muslim World in Cairo, Transcript. The Washington Post, June 4, 2009:
www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/04/06/2009/AR...20090604011
(٦٠) شريف شعبان مبروك، في ظل إدارة أوباما: السياسة الأمريكية تجاه إيران. إلى أين، مختارات ايرانية، مؤسسة الاهرام، أنظر الرابط:
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96622&eid=457

(٦١) المصدر نفسه .
(٦٢) منار الشوربجي، تحولات الخطاب السياسي الامريكي تجاه العالم الاسلامي، مصدر سابق ذكره، ص ٢٣٩.
(٦٣)السيناتور السابق (جورج ميتشيل) ترأس لجنة تحقيق زارت الأرض المحتلة في ٢١ آيار/مايو ٢٠٠١م ودعت إلى وقف بناء المستوطنات وإيقاف العنف المتبادل وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه، قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠م، أما خطة

(جورج تنيت) فهي خطة أمنية وضعها مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية في بداية حزيران/يونيو ٢٠٠١م، يهدف فيها إلى التزام الأجهزة الأمنية لكلا الطرفين بالاتفاقية الأمنية التي وقعت في شرم الشيخ في تشرين الأول/أكتوبر٢٠٠٠م وفي القاهرة بتاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م. للمزيد من التفاصيل انظر:
شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، مصدر سبق ذكره، ص ص٢٧٧-٢٨٠.

(٦٤) أنظر: ناجي محمد عبدالله، مكانة اسرائيل الاقليمية وأحداث ١١ أيلول ٢٠٠١، دراسة في الامكانيات والفرص، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٨،ص٢٥٢.

(٦٥)التقرير الاستراتيجي العربي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، الشرق الأوسط في استراتيجية إدارة جورج بوش، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٩-١٠٠.

(٦٦) فواز جرجس، أوباما والشرق الاوسط، مصدر سيق ذكره، ص ٣١.

(٦٧) منار الشوربجي، تحولات الخطاب الامريكي تجاه العالم الاسلامي، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٣.

(68)فواز جرجس، المصدر السابق ، ص٤٢.

(69)عمر كوش، تحولات السياسة الخارجية الامريكية في الشرق الاوسط، أنظر الرابط:
http//www.ressmideast.org/html.

(70) نفس المصدر.